اذن تحتاج فيه الى تلك الصور ولذا اخذ المحشي في تقرير الاعتراض عدم الحاجة في التحصيل النوعي الى الصور واجاب بان
محل تلك الصور العناصر المتمزجة الحاملة للكيفية المزاجية وهي محتاجة في التحصل النوعي الى تلك الصور فانما قبل انضمام الصور اليها
لم يكن مجموع تلك العناصر المتكيفة بالكيفية المزاجية نوعا محصلا وان كان موجودا وتلك الصور محصلها نوعا بالفعل وهذا الجواب
قد كان اورد عليه الشيخ المقتول بان في العناصر المتمزجة امرين العناصر وصفة التركيب والكيفية المزاجية وتحوها وظاهر ان
العناصر الفسها غير محتاجة والا لم يصح لها بدون الصور التركيبية موجود فان احتاجت احتاجت في التركيب والمزاج مما عرضان
فالصور التركيبية مقومة للعرض ومقوم العرض عرض لكن اندفع هذا الايراد بتعميم الحاجة الماخوذة في تعريف المادة وجودا
وفي تعريف الموضوع عدما ثم اعلم ان تعميم الحاجة بهذا الوجه غير صحيح لان الشائين والاشراقيين بعد اتفاقهم على ان الابدان
امر زايد على الجسمية يحصل بها نوعا اختلفوا في جوهرية هذا الامر وعرضيته فالمشاؤون ذهبوا الى الاول والاشراقيون الى
الثاني فلو كان تحصل الجسمية نوعا يكفي في الجوهرية لما صح هذا الخلاف لوجه واستدلوا على نفي الحركة في الجوهر بان حمل الصورة
الجوهرية محتاجة اليها فاذا تبدلت الصورة الجوهرية بالتدريج ولم يكن فرد منها بالفعل لزم انعدام محلها بالفعل حال الحركة
فلا يصح فيها حركة لان بقاء الموضوع من شرط الحركة فلو تحقق جوهر لا يكون محله محتاجا اليه في الوجود لما صح الاستدلال
بهذا الوجه وايضا فوجه اعلى جوهرية الصور ان الشجر اذا قطع او انقلب الماء هواء انعدمت الجسمية التي كانت قبل القطع وقبل
الانقلاب ولو كانت الجسمية غير محتاجة الى الصورة في الوجود لما صح هذا الحكم ثم عبارة الشيخ نفس في ان المعتبر في الصور الجوهرية
الحاجة باعتبار الوجود لا باعتبار التحصل النوعي حيث قال في منطق الشفاء فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع
فقد رسم العرض انه الموجود في موضوع لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه ثم قال بعد عبارة طويلة واذا عنينا بقولنا
الموجود في شيء لا في شيء متحصل القوام بنفسه قد تمت شيئية دون ما يوجد فيه او يتم دونه فلا يقومه ما يحمل كان فرقا
بين حال العرض في الموضوع وبين حال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر الذي يجعل محله موجودا بالفعل ومحله ليس
شيئا بالفعل الا بصورة واذا تحققت ان المعتبر في موضوع العرض الاستغناء في الوجود وفي مادة الصور الحاجة
في الوجود فقد علمت ان الجواب عن الدليل المذكور للشيخ المقتول بالوجه المذكور غير تام فان الذات المجردة غنية عن الحاجة الى الصورة
التركيبية في الوجود ضرورة واما قيل ان يلزم على تعميم الحاجة ان يكون الصورة للاعراض التي هي فصل باعتبار جوهر الحاجة
محلها في تحصله نوعا بالفعل اليه فجوابه ظاهر فان الشيخ صرح بامتناع تركب نوع عرضي من مادة وصورة فليثبت اولا

مادة المتفق ولم يثبت بعد لا بالتسليم ولا بالدليل واذا دعيت ما تلوت من الحق الصراح من ان المعتبر في جوهرية الجوهر الحال
حاجة المحل اليه في الوجود وفي العرض انتفاء تلك الحاجة ظهر لك فساد ما استدل على جوهرية فصول الجواهر بان الفصل تقتضي
ان يكون بهيئة علية لوجود الجنس الذي هو محله او تحصله نوعا بالفعل في الوجود التفصيلي الذي قد اخذ فيه شرط لا وعرضية تقتضي
ان لا يكون علة لشيء من الاعتبارين ووجه الفساد ان مقتضى العرضية ليس الا ان لا يكون علة لوجود الجنس لا ان لا يكون علة لتحصله
نوعا فلا تقتضيه العرضية وقد اورد عليه انه لو تم لزم ان لا يكون العرض فصلا اصلا للجوهر وللعرض وهذا الايراد انما يرد لو كان
بازاء الجنس والفصل للاعراض المادة والصورة ولم يتحقق بعد فافهم **قوله** المراد بالتباين ما يشتمل التباين المجازي لما مر من ان
المادة يكون موضوعا بالنظر الى الاعراض القائمة بها لكن هذا انما يتم لو ثبت ان من المواد ما ليس بموضوع اصلا وهو بعيد في حيز
المنع فالصواب ان يوجه بان المراد التباين باعتبار الحقيقة فان المادة لا يكون موضوعا من حيث انها مادة وكذا الموضوع
لا يكون مادة من حيث انه موضوع لان المحل الواحد لا يكون مادة وموضوعا بالنسبة الى حال واحد معا **قوله** اعلم ان الزمان عند
جمهور المتكلمين آه المتكلمون ذهبوا الى ان المعروض للقبلية والبعدية حقيقة وبالذات الاشياء المتقدمة والمتاخرة فالقبل
كان موجودا في الواقع ولم يكن البعد موجودا فيه ثم يكون البعد موجودا فيه والاول يسمى متقدما والآخر متاخرا وهذا المعنى ليس لازما
لشيء من الممكنات بل في يد الفاعل المختار فما اوجده في الواقع مع عدم الآخر صار متقدما ثم اوجد الآخر اما معه فصار البعد مع وجوده
او مع عدمه اللاحق فصار بعدا والفلاسفة زعموا ان معروض هذه القبلية والبعدية حقيقة متفردة متحققة بنفسها يكون لاجزائها
تقدم وتاخر بالذات والاشياء الاخر بالعرض لواسطة مقارنة هذه الحقيقة والمتاخرون لما وقفوا على ادلة وجود الزمان ولم يقدروا
على التشكيك فيه اذ هنا الوجوه لكن لما كانوا قائلين بحدوث العالم زمنة قالوا بحدوث الزمان وتناهيه في جانب الماضي فتعسروا
التقدم الانفكاكي الى قسمين احدهما ما كان الانفكاك فيه بالنظر الى الحقيقة الزمانية بان يكون القبل في جزء من متقدم او حد من
متقدم والآخر في جزء او حد متاخرين فالاول قبل والثاني بعد بواسطة قبلية اجزاء هذه الحقيقة والآخر ما كان فيه لا بواسطة هذه
الحقيقة بل بالذات بحسب نفس الامر من الواقع وسموا هذه القبلية بالقبلية الذاتية وهي ما دار القبلية الذاتية الدائرة
على السنة الخافية وصاحب الآخر المبين اختار هذا القول وضم اليه الابا طيل واراد رفض ما عليه جمهور المتكلمين والفلاسفة
من الشائين والاشراقيين وسمى هذه القبلية بالقبلية السرمدية والبعدية بالبعدية الدهرية وصنف في بيانه كتبا مبسوطة
ودفاتر تكذبه عبارتها مطنبة والفاظها مسهبة وتلخيص مقاله ان القبلية الانفكاكية ما بحسبه يمتنع ان يوجد المتاخر مع التقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)